"النهار"
الخميس ١٣ أيار ٢٠٠٤

مجدداً، نشر مراقبين لحقوق الانسان في العراق

شبلي ملاّط

يقدّم تقرير منظمة العفو عن استباحة الحياة الانسانية في العراق في ناحيتي البصرة والعمارة صورة تزيد هولاً على حقائق تعذيب السجناء التي صدمت العالم في الاسبوعين الماضيين. وهذا النمط الواسع من الانتهاكات يطرح مشاكل عديدة لا تزال الاجابة عنها أمام العدالة دون مستوى التحدي المطروح. العراق شغل العالم اليوم، وهذا القلق في محله.

والتقصير في المسؤولية يمكن طرحه عبر اسئلة ثلاثة:

السؤال الاول يتعلق بكيفية حصول مثل هذه الانتهاكات على مدى كهذا من الاتساع والوحشية من دون أن يدري بها العالم – وعلى رأسه المسؤولون السياسيون في سلطة التحالف بما يعرف بسلسلة القرار Chain of command.

السؤال الثاني يتعلق بالتدابير التي يجب اتخاذها لمعاقبة الفاعلين.

السؤال الثالث يطرح موضوع منع حصول مثل هذه الانتهاكات مجدداً، والآلية الضرورية لاستدراكها.

لكل من هذه الاسئلة أبعاده الخاصة، القانونية والسياسية، ومنها الحديث المتصل عن استقالة وزير الدفاع الاميركي ومحاكمة الفاعلين من بين الجنود، او الطرح الذي بات ملمّاً اليوم عن جدول زمني فعال لانسحاب قوات التحالف من العراق من دون وقوع البلاد في تصفيات جسدية واسعة النطاق وحروب أهلية تجرّ اليها تدخل الدول المجاورة. ولا بد من النظر الى الكارثة العراقية مجدداً من الزاوية الاساسية التي تمّ طرحها مراراً وتكراراً على الاوساط الدولية والغربية والعراقية على امتداد عقد من الزمن، وهي موضوع حماية فعالة لحقوق الانسان وسبل معالجتها من طريق نشر آلية واسعة من مراقبي حقوق الانسان في العراق.

هذا الطرح منبثق من القرار الشهير ٦٨٨ في ٥ نيسان ١٩٩١، والذي طلب من الحكومة العراقية آنذاك أن تكفّ عن قمع شعبها. واذا بقي هذا القرار حبراً على ورق منذ ذلك الحين، فلأن طلب نشر مراقبين لحقوق الانسان الذي كان المقرر العام لحقوق الانسان في العراق قد ثبته بموافقات متكررة عليه في الجمعية العمومية، اصطدم بشكل متصل برفض الامكانات العملية لتحقيقه على الارض. نرى في غياب هذه الآلية جواباً عن السؤال الاول: كيف حصل مثل النمط الواسع للانتهاكات؟ فالرقابة الداخلية على مؤسسات القمع – في هذه الحال جنود التحالف – هي بطبيعتها قاصرة عن توفير الحماية المطلوبة.

لا نزال حقيقة في المجال الذي يطرحه القرار ٦٨٨، مع هياكل الاحتلال اليوم في دور ما كان عليه النظام السابق آنذاك. فالطرح مستمر، داخل السجون وخارجها، عن الرقابة الكفيلة بإقناع منتهك حقوق الانسان أنه معرّض للكشف كما أنه معرّض للعقاب. وعلى هذا الاساس فإن استمرار غياب هذه المسؤولية لا ينطوي فقط على سلسلة

القرار العسكري في سلطة التحالف ومعالجة مسؤوليتها قضائياً، بل هو يطاول ايضاً المسؤوليات الدولية والعراقية على مستوياتها كافة.

في ظل هذه الانتهاكات، لا مخرج للعراق من المحنة المتفاعلة ومن انحدارها الى مزيد من الانتهاكات سوى بمثل هذه المعالجة التي لا سبب اليوم لاستمرار غيابها على ارض العراق: إن اولوية هذه المعالجة تتمثل بنشر مراقبن لحقوق الانسان حتى تتحسن الحالة الانسانية – أي حالة حقوق الانسان–، وهذا يتم في المناطق الاكثر أمناً فيه كما في كردستان وتباعاً في المناطق الاخرى. دور الأمم المتحدة الاساسي هو في توفير هذا الذي امتنعت عنه على امتداد عقد ونصف، وجميع الادوار الاخرى، وعلى الاخص السياسية منها التي تحاول فرضها على العراقيين، ثانوية إن لم تكن عقيمة. العراقيون وحدهم قادرون على تقرير مستقبلهم السياسي، لكن الرقابة على حقوق الانسان هي بطبيعتها عالمية.

ولا حاجة بعد اليوم الى قرار جديد، فقد أقرّ هذا المطلب في القرار ١٤٨٣ الذي دعا فيه العالم الى حماية حقوق الانسان في العراق (الفقرة ٧,٨) وتأهل قوة شرطة لتأمينها (الفقرة ٨،٨)، كما جاء في مطالب منظمة العفو الدولية حيال انتهاكات البصرة والعمارة. على نشر مثل هذه الشرطة – او صنوها في عبارة مراقبي حقوق الانسان – أن يكون شغل العالم الشاغل.

محام – بروفسور في الجامعة اليسوعية